

بیت القضاة

بیت القضاة
بیت القضاة
بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة
بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة
بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة
بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة
بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

بیت القضاة

٣- إن ضبط الجهاز الخلوي مع المشتكى عليه هو قرينة على ارتكاب المتهم جرم السرقة وذلك من خلال أقوال المشتكى عليه ، التي تم استبعادها دون سند قانوني.

لهذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز.

القرار

وبعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة قد أحالت المميز ضددهما:-

١- المتهم

يجرم السرقة خلافاً للمادة ٤٠٤ /١ عقوبات.

٢- الظنين

يجرم شراء أموال مسروقة مع العلم خلافاً للمادة ٤١٢ عقوبات وذلك أمام محكمة جنابات معان.

وتتلخص الوقائع حسب ما جاء بإسناد النيابة أنه:

بهذه الشكوى

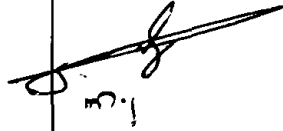
[بتاريخ ٢٠٠٤/١/١ تقدم المشتكى

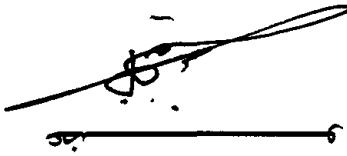
بعد أن تعرض محل الخليويات العائد له والمسمى محل الأطلال للسرقة وإن المشتكى بذات التاريخ وبعد أن حضر إلى محله الواقع في شارع المالك حسين صباحاً من أجل فتحه وممارسة عمله كال المعتاد وبعد أن قام بفتح المحل شاهد محتوياته مبعثرة وبعد أن قام بإتقاد محتويات المحل وجد انه سرق منه أجهزة خلوية جديدة ومستعملة حيث جرى الكثف على مكان السرقة.

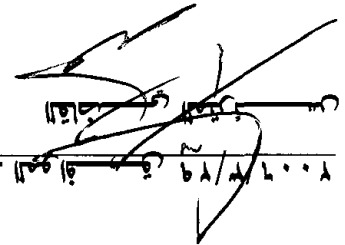
وبتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٨ أذعى المشتكى بأن أحد الأجهزة الخلوية التي تمت سرقتها

من محله والذي كانت عليه صورة مخزنه تم إرسالها من رقم الهاتف الخلوي رقم وتم مخاطبة شركة فاست لينك حول الجهاز المسروق وجاء الرد بأن

الهاتف يستعمل من قبل الرقم وتم الإتصال بصاحب هذا الرقم وتبين بأنه المشتكى عليه حيث تم إلغاء القبض عليه وضبط الجهاز بحوزته وباستجوابه


٢٠١٠





٢٠٠٦/٣/٢٩ الموافق ١٤٢٨ سنة ٢٩ صفر ١٤٢٨ هـ

لهذا يقرن رد التمتين واتيد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لصاحبها.

التمتين لا يرد عليه وهي مستوحاة من الرد.

وحيث انتهى القرار المطعون فيه لهذه التمتين بالنسبة للمتهمين مما جعلها غير قابلة للاستئناف.

العلم بعدم مسؤولية كاتبه عما استند إليه يكون في محله لعدم ثبوت هذا العلم.

وحيث أن ختم ثبوت الأوراق المسروقة يقوم بحال العلم بأن العلم بأن مسروق ما كان

كان مسروقاً.

المشرك على ما عليه العلم بأنه ما ثبتت عليه علمه بأن الخهان المطعون بحوزته

عالمه فإن إعلان براءة المتهمين عنه مما استند إليه يكون في محله.

٧٤٨/٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

المادة ٤٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مع الاستناد إليها وفيما لا يخفى على

المتهمين من أن المحكمة المختصة في الموضوع هي المحكمة المختصة في الموضوع.

وفي هذه الدعوى نجد أن المحكمة المختصة هي المحكمة المختصة في الموضوع.